

QR. ٨٣٣٧١

RN: ٠٥٤٣/WS/FY ٢٠٢٠

**الموضوع:** تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي البنك الاهلي ش.م.ق.ع حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

وفقاً للمادة (٢٤) من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

## مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة بنك الاهلي ش.م.ق.ع ("البنك") والشركات التابعة لها ("المجموعة") هو المسؤول عن تطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة حول التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل الصادرة سنة ٢٠١٣ للجنة رعاية المنظمات تريدواي ("COSO Framework").

تقدم إدارة المجموعة تقييم نظام الرقابة الداخلية لديها إلى مجلس الإدارة في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف أنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات تريدواي ("COSO Framework").
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال المجموعة والكيانات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- وصف لأهداف الرقابة ؛
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة ؛
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و
- تقييم شدة أوجه القصور في تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة، إن وجدت، وغير المعالجة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

## مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض "تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية" المعروضة في القسم (٤) من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات تريدواي ("COSO Framework")، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعايير الدولية لإرتباطات التأكيد رقم (٣٠٠٠) (المعدلة) "إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية تم عرضه بصورة عادلة. يشتمل الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات تريدواي ("COSO Framework") على المعايير التي يتم بموجبها تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للمجموعة لغرض إبداء رأي تأكيد معقول.

**الموضوع:** تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي البنك الاهلي ش.م.ق.ع حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية (تتمة)

**مسئولياتنا (تتمة)**

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات تريدواي ("COSO Framework") ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية.
- الحصول على فهم لنطاق العمليات والشركات الجوهرية، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- إجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الجوهرية، وتصنيفات المعاملات والإفصاحات داخل المجموعة للعمليات والكيانات الجوهرية، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- الحصول على إختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة إستنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تتناول المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من إختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ومقارنتها بالتقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، حسب الإقتضاء.

تتمثل مكونات الرقابة الداخلية كما عُرفت في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات تريدواي ("COSO Framework") من بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصال، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات للإستنتاج حول مخاطر وجود أخطاء مادية في العمليات الجوهرية مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب أو تصنيف المعاملة أو الإفصاح ذات الصلة.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، قروض وسلف مقدمة لعملاء، ودائع عملاء، عمليات الخزينة، إيرادات عمولات، الإستثمار، إعداد التقارير المالية والإفصاحات وأنظمة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

تعتمد إجراءات إختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تحديدها والتي تنطوي على مزيج من الإستفسار والملاحظة وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية.

**معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية**

إن الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:

١. تتعلق بحفظ السجلات التي، وبنفصيل معقول، تعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛
٢. توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن المبالغ المستلمة ونفقات المنشأة لا تتم إلا وفقاً لصلاحيات إدارة المنشأة، و
٣. توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو الإكتشاف في الوقت الصحيح، للإستحواذ غير المصرح به أو إستخدام أو التصرف بموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

**الموضوع:** تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي البنك الاهلي ش.م.ق.ع حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية (تتمة)

القيود الكامنة

نظراً للقيود الكامنة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح لأنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو إحتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إنزمتنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إنزمتنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.

تطبق الشركة المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (١) وتحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية في القسم رقم (٤) من تقرير الحوكمة السنوي، تم عرضه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات تريدواي ("COSO Framework")، متضمناً كلاً من إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

عن ديلويت أند توش  
فرع قطر

في الدوحة - قطر  
٢٥ فبراير ٢٠٢٠

وليد سليم

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر  
للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)